اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-02-2010 رقم العـدد: 2095 رقم الصفحة: 68 مسلسـل: 68 رقم القصاصة: 1

اختتم فعاليات دورته العاشرة

منتدى جدة الاقتصادي.. تبادل عالمي للأفكار

خـــادم الحرمين وضع المـمـلـكـة على خريطة اقـتـصـاد المـعـرفـة

الصحة أهم المحاور التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد والتنمية

جدة: أمنة بدرالدين الطلبي

اختتم منتدى جدة الاقتصادي العاشر فعالياته يوم الثلاثاء الماضي بالتأكيد على أن الصحة واحدة من أهم المحاور التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد والتنمية، وحذر المشاركون في الجلسة السابعة والأخيرة من المخاطر الصحية والأمراض والأوبئة، حيث أكد رئيس الجلسة البروفيسور خالد مناع القطان عميد كلية الطب ونائب الرئيس المكلف في جامعة الفيصل على أهمية الإنفاق على الصحة في المملكة ودول الخليج وخاصة في مجال علاج الأمراض المزمنة والمعدية؛ مشيرا إلى زيادة معدل النمو السكاني وزيادة سن المواطنين مما يتطلب المزيد من الإنفاق على العلوم الصيدلانية والبحوث الطبية، وقال إن الانتعاش الاقتصادي سوف ينعكس إيجابيا على الرعاية الصحية في المملكة ودول الخليج التي تنفق مجتمعة ٢٪ من الدخل على التعليم والتدريب الطبي وتخريج الكوادر التي تعمل في المجال الصحي بصفة عامة، كما حذر القطان من الأمراض التي تصاحب العولمة وهي تلك الأمراض التي انتشرت في الغرب ثم انتقلت إلى دول الخليج ودول أخرى في العالم.فيما تحدث الدكتور توفيق بن أحمد خوجة المدير العام للمجلس التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لمجلس التعاون الخليجي عن التحديات الصحية وكيفية مواجهتها في دول التعاون وارتباط ذلك بالاقتصاد والاستثمار، ودعا إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الصحي من أجل التوسع في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في المجال الصحي إضافة إلى إنتاج الأمصال واللقاحات للتطعيم ضد الأمراض المعدية.

السمنة والتبغ

وتحدث الدكتور وين هولدن نائب الرئيس التنفيذي للعلوم الاجتماعية والإحصائية والبيئية في (أر تي أي) العالمية عن «القضايا الأساسية التي تحدد مستقبل العالم وفي مقدمتها القضايا الصحية، لأن قضية الصحة لاتبدو سهلة أو معزولة عن القضايا الأخرى في العالم فهي معقدة وتتداخل مع البيئة والفقر والنزاعات وعدم المساواة والأزمات الاقتصادية».

وأشار هولدن إلى «العقدين المقبلين اللذين يحملان تحديات كبيرة على المستوى الصحي ويجب على العالم أن يفكر جدياً في توفير الحلول، لأن التوقعات العلمية تشير إلى أن الفترة حتى عام ٢٠٣٠ ستشهد زيادة في عدد الوفيات جراء الأمراض المزمنة وأمراض القلب والسرطان والإيدز، وقد تنخفض الوفيات التي تنتج عن حوادث السيارات، كما أن متوسط عمر الإنسان سيطول عما هو عليه الآن وهذا يتطلب وجود رعاية صحية لكبار السن».وأكد هولدن أن «الخطر المستقبلي سيأتي من عاملين اثنين هما: التبغ والسمنة المفرطة، لأن التبغ سيؤدي إلى وفاة ١٠٠ مليون نسمة كما أن السمنة المفرطة تؤدي إلى أمراض خطيرة كالسرطان والسكري ونفقات علاجها تزيد عن ١٠٤ مليارات دولار سنويا».

وقدم المتحدث الدكتور مانفرد ديترتيش نائب رئيس المجلس العلمي الإستشاري لشؤون الصحة العامة في وزارة الدفاع الألمانية حلا يكمن في عدة نقاط منها «توفير الأمان الصحي في العمل لتحسين إمكانات الموارد البشرية، وإجراء التحليل الطبي للمسافرين بين الدول وحقن التطعيمات، وعزل حاملي الأمراض، والاهتمام بالأبحاث والصناعات الطبية الحديثة لمقاومة الأمراض الطبية المستحدثة».

وانتقد دينو سيلسيتي رئيس شركة هوليسيزوي القابضة للرعاية الصحية في جنوب إفريقيا «عدم اهتمام الدول بتوصيات القمة التنموية التي عقدت بجنوب إفريقيا قبل ١٠ سنوات من الآن، كونها قدمت عشر توصيات مهمة منها ثلاث توصيات صحية كتخفيض وفيات الأطفال، وصحة الأمومة، والحد من انتشار الأوبئة وأمراض الملاريا والأيدز والسل».

العلوم والتكنولوجيا

وناقشت الجلسة الثانية لمنتدى جدة الاقتصادي في يومه الثالث والأخير تحت عنوان (العلوم والتكنولوجيا) برئاسة الدكتورة أسمى صديقي الأكاديمية والنائب السابق لمدير جامعة عفت استشراف مستقبل العلوم والتكنولوجيا في العالم وتأثير ذلك على إحراز تقدم في التقنيات ما يجعل الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة.

وأبرزت صديقي «أهداف جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ودورها المستقبلي في خدمة الإنسانية على

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-02-2010 رقم العـدد: 2095 رقم الصفحة: 69 مسلسـل: 68 رقم القصاصة: 2

المستويات العلمية، والتكنولوجية، والتقنية، والبحثية، والثقافية والحضارية».وتحدث الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود نائب الرئيس لمعاهد البحوث في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن«دور المدينة في دعم البحوث المتقدمة والتقنيات الحديثة وشرح الخطط الموضوعة لهذا الأمر، لأكثر من عقدين مقبلين».

وتناول سامي البشير المرشد مدير مجلس إدارة تطوير الاتصالات في الاتحاد العالمي للاتصلات واقع الاتصالات الحالية والخطط المستقبلية في هذا المجال.

فيما قدم الدكتور تشون فونغ شيه رئيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية أرقاما وإحصاءات ومعلومات دقيقة حول أهداف وخطط الجامعة وكيفية تنفيذها وانعكاس ذلك على المملكة والمنطقة والعالم.

وكشف الدكتور تشون فونغ شيه عن أن «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية سوف تنظم منتدى عن العلوم والتكنولوجيا في يناير المقبل يهدف إلى تعزيز الابتكارات العلمية والتقنية، وتحقيق التعاون بين الثقافات والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة على أن تكون الفائدة من هذا المنتدى لجميع سكان كوكب الأرض. وسوف يشارك في هذا المنتدى علماء من جميع دول العالم».

الاستثمار في التعليم

وتناول منتدى جدة الاقتصادي الاستثمار في التعليم، حيث ناقش أهم العوامل للتخلص من تبعات الأزمة المالية العالمية، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد. واستهل نائب وزير التربية والتعليم الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر فعاليات الجلسة الأخيرة لمنتدى جدة الاقتصادي كلمته بـ «نقل تحيات خمسة ملايين طالبة وطالب ونصف مليون معلمة ومعلم وتحيات وتقدير سمو وزير التربية والتعليم إلى المشاركين بالمنتدى متناولا «الإستراتيجية السعودية لتطوير التعليم التي انطلقت من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي تهدف إلى نقل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي ومنتج ومنافس بحلول عام ٢٠٢٢ من أجل إعادة بناء الثروة البشرية، وإيجاد بنية تحتية محفزة للتحول إلى مجتمع المعرفة وفق رؤية جديدة وسياسة متكاملة لكل القطاعات وفقا للأولويات التي يحتاجها المجتمع السعودي».

وعرض الدكتور خالد السعد وكيل التعليم العالي في وزارة التعليم بدولة الكويت والمدير التنفيذي السابق في البنك الدولي نماذج لـ نجاحات وإخفاقات التعليم في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الجلسة ذاتها انتقد أولاف سيم مدير برنامج اليونيسكو – العلم للجميع «التزام العديد من الحكومات بتحسين مستوى التعليم الحكومي وغياب الاستثمارات الحقيقية والفعالة في هذا المجال، رغم أن التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان ووسيلة رئيسة للتنمية والمحرك الأساسي لتحقيق الصحة وسلامة البيئة». وشدد على أن «العملية التعليمية للأطفال تشمل الاهتمام بهم من حيث الغذاء أيضا

الطاقة والبيئة

وجاءت الجلسة الأولى من صباح يوم الإثنين تحت عنوان (الطاقة والبيئة برئاسة الدكتور جاكومو لوتشياني مدير مركز الخليج للأبحاث في جنيف.

وقد عملت هذه الجلسة على استشراف رؤية للتعامل مع المسائل المتعلقة بمستقبل العرض والطلب على الطاقة والتشديد على ضرورة تنفيذ سياسات أكثر حرصا على البيئة النظيفة، وتناولت مستقبل وآفاق الطاقة النووية السليمة، وأنواع الطاقة المتجددة الأخرى باعتبارها مهمة جدا لدول الخليج المصدرة بكميات كبيرة للنفط، واقتصادها وخطط التنمية لديها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالطاقة «النفط والغاز».

حيث ركز الدكتور محمد الصبان مستشار وزير البترول والثروة المعدنية ورئيس الوفد السعودي إلى مفاوضات التغيرات المناخية على أن «المملكة تدرك احتياجات المستقبل ولن تقف مكتوفة الأيدي عندما يستغني العالم عن النفط وإن كان ذلك لن يحدث نظرا للدور الهام والمحوري للنفط والوقود الإحفوري في التنمية واحتياجات العالم المتزايدة من الطاقة».وأشار الصبان في هذا الصدد إلى أن «خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خطط إلى وضع المملكة على خريطة اقتصاد المعرفة وتم بالفعل وضع الترتيبات واتخاذ الخطوات الجادة لإيجاد البيئة المناسبة لهذا النوع من الاقتصاد لخدمة الأجيال القادمة وخصوصا أن ٥٠٪ من سكان المملكة هم في سن مادون ٢١ عاما».

من جهته أكد المتحدث الثاني الدكتور عدنان شهاب الدين الأمين العام بالوكالة ومدير الأبحاث في منظمة أوبك على أن «الطاقة النووية لن تنافس النفط على المدى القريب ولكن قد يكون لها دور مهم بعد ٤٠ أو ٥٠ عاما، كما أن هذا النوع من الطاقة (النووية) يتطلب التزاما دوليا بعيد المدى إضافة إلى أن الطاقة النووية يكتنفها الكثير من المشاكل والغموض خصوصا حول التخلص من النفايات الضارة بالبيئة». من جانبه قال دانيال نيلسون رئيس مبادرات نيلسون الإستراتيجية أن عصر النفط لن ينتهي وأن زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية مستمر.

معالجة الحمائية في التجارة والاستثمارات

وجاءت الجلسة الثانية تحت عنوان (معالجة الحمائية في التجارة والاستثمارات) برئاسة الدكتور سيمون إيفينيت أستاذ التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية من جامعة سيت جالن في سويسرا، حيث ناقشت السياسات الحمائية التي قد تتخذها دول العالم للتعامل مع تبعات الأزمة المالية العالمية، ومناقشة المخاطر التي قد تؤدي إلى عرقلة التجارة العالمية جراء السياسات الوطنية التي تتبعها بعض الدول، كما بحثت الجلسة إمكانية استئناف المفاوضات التجارية بنجاح في دورة الدوحة ومدى الالتزام الحالي بمتطلبات منظمة التجارة العالمية.

استهل الجلسة عبد العزيز أبو حمد العويشق الوزير المفوض – المدير العام – العلاقات التجارية الخارجية – مجلس التعاون لدول الخليج العربي مشيدا بالخطوات التي اتخذتها

التعليم أهم العوامل للتخلص من تبعات الأزمة المالية العالمية

المملكة تدرك احتياجات المستقبل ولن تقف مكتوفة

على المملكة ودول الخليج أن تبقى حذرة لحماية مصالحها التي قد تتعرض لمخاطر الحمائية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-02-2010 رقم العـدد: 2095 رقم الصفحة: 70 مسلسـل: 68 رقم القصاصة: 3

ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً بنسبة ٧٦٪ ساهم في زيادة أعداد الفقراء

الدولار سيبقى العملة المهيمنة على العالم رغم مكانة اليورو الكبيرة

الأزمة الأخيرة هي أزمة قطاع مصرفي في الدرجة الأولى

المملكة لفتح أسواقها أمام حركة التجارة العالمية. مشدداً على «المملكة ودول الخليج أن تبقى حذرة لحماية مصالحها التي قد تتعرض لمخاطر الحمائية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية».

وأشار سوباتشاي بانيتشباكدي أمين عام أونكتاد إلى أن «العديد من دول العالم استغلت الأزمة المالية العالمية في فرض المزيد من الحمائية ووضعت المعوقات أمام الاستثمارات الأجنبية بدوافع حماية الأمن القومي أو الحفاظ على الصناعات الإستراتيجية».

وقد تطرقت وزيرة التجارة في مملكة السويد إيوا هيلينا بيورلينج إلى التأثير السلبي للحمائية وفرض التعرفة الجمركية المبالغ فيها على التبادل التجاري بين دول العالم وخصوصا الدول النامية، وطالبت برفع القيود الجمركية والتخفيف من حدة التعرفة التي بدأ تطبيقها بعد الأزمة المالية العالمية بدعوى حماية الأسواق المحلية من تأثير هذه الأزمة، ووصفت الحمائية بأنها معيقة للتبادل التجاري العالمي، وأنها تفقد العالم ١٥٠ مليار دولار سنويا، وأن المتضرر الأول هي الدول النامية والفقيرة.

الزراعة والأمن الغذائي

أما الجلسة الثالثة جاءت تحت عنوان «الزراعة والأمن الغذائي» برئاسة الدكتور حمد الشيخ نائب الرئيس لشؤون التطوير والجودة في جامعة الملك سعود، حيث ركزت على احتياجات العالم من المواد الغذائية وكيفية مواجهة شبح الأزمة التي يمكن أن تواجهها البشرية جراء الشح في مصادر الغذاء والزيادة السكانية الكبيرة بصفة عامة وعلى منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة خاصة، مع تناقص المخزون المائي وزيادة التصحر. وأشار رئيس الجلسة الدكتور حمد الشيخ إلى «ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة ٧٦٪ من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ مما أضاف ١٥٠ مليون نسمة من سكان العالم إلى قائمة الفقر المدقع، حيث إرتفع عددهم إلى أكثر من مليار نسمة في العالم، محذرا من زيادة عدد الفقراء في الأعوام المقبلة». واستعرض رئيس البنك الإسلامي للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور أحمد محمد علي في كلمته التي ألقاها نيابة عنه انتظار حسين أحد كبار موظفي البنك «الإنجازات التي قام بها البنك لمساعدة الدول الإسلامية الفقيرة لتجاوز أزمة الغذاء في السنوات الأخيرة».

وتحدث يوتاكاكاس الرئيس والمدير التنفيذي لشركة سوجيتز اليابانية المتخصصة في صناعة الغذاء عن التعاون بين المملكة واليابان في مجالي الزراعة والغذاء.

وعرض الدكتور سامي باروم المدير الإداري لمجموعة صافولا السعودية خبرات وجهود شركته في حل مشاكل الغذاء، كما شرح أسباب ارتفاع أسعار الغذاء في العالم.

فيما تحدث رئيس شركة سنابل للإعشاب تركي الرشيد عن الاستثمار في الزراعة وعرض تجارب شركته منتقدا تجاهل القوى الاقتصادية الكبرى والبنك الدولي دعم قضايا الأمن الغذائي في العالم، مشددا على أن هذه القضية بالغة الأثر والأهمية، وقال في هذا الصدد إن ٤٠ دولة عانت من الاضطرابات في عام ٢٠٠٠ كما سقطت بعض الحكومات بسبب نقص الغذاء.

الحوكمة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة

وكانت جلسات المنتدى قد بدأت صباح يوم الأحد الماضي وجاءت الجلسة الأولى تحت عنوان (الحوكمة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة) حيث ترأس الجلسة الدكتور سليمان عبد الرحمن الشيخ العميد المشارك للتنمية في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز.

وتناولت الرؤية المستقبلية لاقتصاديات العالم حتى عام ٢٠٢٠م وتطرقت إلى إعادة هيكلة المؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والمالي العالمي وإعادة تنظيمها.

وكان المتحدث الأول معالي نيل ولن وكيل وزارة المالية الأمريكي، حيث أشار إلى أن «مقاربة ما قبل الأزمة لحوكمة الاقتصاد العالمي كانت مقاربة حصرية (الخمسة الكبار) وأنها أصبحت فعلاً قديمة، أما المقاربة الأكثر تنوعا كانت ضرورية الأمر الذي أدى إلى قيام مجموعة العشرين، والتي أصبحت فيما بعد المنتدى الأول لإقامة اقتصاد عالمي أكثر تنوعا وتوازنا وبادرت بسرعة لتحقيق تعافي النظام المالي العالمي، وبرغم التحديات القائمة كإضرابات الأسواق وعدم إيجاد فرص عمل جديدة إلا أن هناك نموا في العديد من أرجاء العالم». أما عضو البرلمان من إتاوا الكندية لي ريتشاردسون فقد قدم رؤية كندية حول تعافي الاقتصاد العالمي، كون كندا هي الرئيس المشارك للقمة الرابعة لمجموعة العشرين والتي ستتناول كيفية تعافي الاقتصاد العالمي عن طريق «المصالح المستنيرة»؛ والتي قد تكون المفتاح للتوصل إلى حل ناجح ومتوازن، ولا يمكن التوصل إلى هذا الحل إلا من خلال المسؤولية المشتركة، لأن القضايا المهمة لمجموعة العشرين تتمثل في إصلاح القطاع المالي ووضع إجراءات متوازنة وشفافة وإطلاق محفزات بمشاركات عالمية والارتقاء بمستويات التجارة العالمية والتنمية، والتخلص من العقبات التي تقف أمام التبادل التجاري العالمي بعد إعادة النظر في مفهوم السيادة الضيقة، لأن التعافي يجب أن يكون شموليا ويتحقق من خلال التعاون بين جميع بلدان العالم. أما بدر الدافع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لمنظمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تناول بالرصد والتحليل دور الإسكوا في الاندماج الإقليمي العربي في العديد من المجالات بهدف تحقيق تعافي الاقتصاد العالمي، لأن الأزمة تعتبر فرصة ممتازة للدول العربية الأعضاء في منظمة الإسكوا ليؤكدوا قدرتهم

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-02-2010 رقم العـدد: 2095 رقم الصفحة: 71 مسلسـل: 68 رقم القصاصة: 4

على التعاون والمساهمة في تحقيق التعافي الاقتصادي كونها مهمة للاقتصاد العالمي.

فيما تناول أسيت أسيكيشيف وزير التجارة والصناعة في جمهورية كازاخستان الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر كازاخستاني.

العملات الاحتياطية المستقبلية

وجاءت الجلسة الثانية تحت عنوان (العملات الاحتياطية المستقبلية) برئاسة البروفيسور حميد صابوريان رئيس كلية الاقتصاد في جامعة كامبرج.

ناقشت مستقبل الدولار كعملة احتياطية عالمية على ضوء مطالبات عدة دول في مقدمتها الصين وروسيا بضرورة إيجاد عملات أخرى بديلة للاحتياطات العالمية بعد الأزمة المالية، وطرحت ما إذا كان الدولار سوف يتعرض إلى فقدان الثقة خلال العقد المقبل، ومدى مقدرة أمريكا على تحقيق توازن معقول في ميزانيتها في ظل الأعباء المتراكمة عليها.

وأشار معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن «السعودية أكدت على ارتباطها بالدولار في جميع تعاملاتها، لاعتبارات خدمية كثيرة قدمتها العملة الأمريكية للاقتصاد السعودي».

وأكد الجاسر على أن «الدولار سيبقى العملة المهيمنة على العالم بالنسبة للاحتياطات، رغم مكانة اليورو الكبيرة، بعدما ثبت بالدليل القاطع أن الدولار لم يتعرض لأي تهديد منذ الحرب العالمية الثانية».وأوضح الجاسر أن «الأزمة المالية الأخيرة ما هي إلا أزمة قطاع مصرفي في الدرجة الأولى، لأن هناك دولا بقيت بمنأى عنها، إلا من تأثيرات جانبية هبت مع رياح الأزمة».واعتبر الدكتور جاسم المناعي المدير العام ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي أن «اليورو لا يمكن أن يأخذ دور الدولار كعملة احتياطية لعدم امتلاكه السيولة الكافية، ولا تستطيع دول مجلس التعاون البحث عن عملة بديلة في المستقبل القريب».وأشاد المناعي بـ«السياسات الاقتصادية المتحفظة للدول العربية كونها لم تسجل أي إفلاسات كما حصل في بقية دول العالم، بل على العكس حققت نموا إيجابيا المعدلات الاقتصادية في الدول العربية، رغم معدلات النمو السلبية في العالم».

المصارف والتمويل

واتسمت الجلسة الثالثة بالشفافية وخطفت الوهج في منتدى جدة الاقتصادي تحت عنوان(المصارف والتمويل: إعادة الثقة في المؤسسات المالية) برئاسة الدكتور جون سفاكيا كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الفرنسي بالمملكة عندما ناقشت ما إذا كان الدولار سيتعرض إلى فقدان الثقة خلال العقد المقبل ومدى مقدرة أمريكا على تحقيق توازن معقول في ميزانياتها بظل الأعباء المتراكمة عليها، وكانت النجومية للمتحدث بشفافية جون ويلز رئيس المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

حيث بدأ عبد الكريم أبو النصر المدير التنفيذي للبنك الأهلي التجاري بأن «النجاح لا يمكن قياسه بالمعايير المالية فقط، بل الأهم منه النجاح المستدام وإيجاد فرص العمل، كون الدول الاقتصادية دفعت كلفة الأزمة المالية بفقدان العديد من فرص العمل، واجتاح القلق معظم مؤسساتها المالية، والبحث عن حل للخروج بأقل الخسائر».

وشن جون ويلز رئيس المعهد الدولي للتنمية الإدارية هجوما عنيفا وشرسا على رؤوس الفساد في المؤسسات المالية، حيث شعب الاتجاهات وأشعل فتيل الأسئلة عندما طرح سؤالا مثيرا «لماذا يسرق البعض؟؟؟ وطالب بالأمانة والصدق والتسامح والصبر والالتزام الفعلي في العمل.

وأكد أن الأزمة المالية ما هي إلا انعدام للثقة في المؤسسات المالية والقائمين عليها، لأنه غدا سرق المسؤول فليس من حقنا لوم الموظف الصغير، واستشهد بالمثل الشعبي قائلا: «إذا كان رب البيت بالدف ضاربا، فشيمة أهل البيت كلهم الرقص»، لاعتبار المدير والمسؤول هو القدوة الحسنة أمام الموظفين يتأسون بهم».وعول ويلز على «أهمية وجود نظام مصرفي ومالي شفاف وواضح المعالم من أجل الأجيال المقبلة».

اكبر المساهمين

وقد انطلقت فعاليات المنتدى مساء السبت الماضي في فندق هيلتون جده تحت عنوان تبادل عالمي للأفكار وبرعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة الذي دعا إلى «الحب والاندماج والتعاون الاقتصادي، وإلى العمل جنبا إلى جنب من أجل تعافي الاقتصاد العالمي واستقراره، بما يحقق المنفعة العامة لكل البشر، كون التكامل والمنافسة الإيجابية هما جناحي طائر التقدم والازدهار للإنسانية جمعاء، والتنمية الاقتصادية تخلق فرصا للشعوب لتحافظ على أمنها واستقرارها».

مؤكدا بأن المملكة من أكبر المساهمين في المساعدات والإعانات الدولية من خلال: الصندوق السعودي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي للتنمية، والبنك الإسلامي إلى غير ذلك من النجدات التي تهرع بها في الأزمات على النطاق العالمي دون تمييز.

فيما قال رئيس منتدى جدة الاقتصادي عبد العزيز بن عثمان الصقر إن «المنتدى ينعقد في دورته العاشرة وسط ظروف اقتصادية عالمية بالغة الحساسية والتعقيد، ولا يخفى على أحد تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات جميع العالم، وما ترتب على ذلك من مخاطر وصلت إلى حد الكوارث تمثلت في إفلاس بنوك كبرى، وشركات عملاقة، واهتزاز دول بأكملها».

إلا أن معالي عبد الله أحمد زينل علي رضا، وزير التجارة والصناعة قال إن «الظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية أصبحت صعبة للغاية وأن أحداث السنة الماضية أكدت لا أحد يستطيع أن ينجو من تبعات الأزمة المالية بما فيها المملكة العربية السعودية، إلا أن لدى المملكة مجموعة من الخطط الاقتصادية والتنموية التي سمحت للمملكة من أن تتجنب بعض تبعات الأزمة المالية».وركز الشيخ صالح الكامل، رئيس مجلس الإدارة في الغرفة التجارية الصناعية بجدة خلال الافتتاح على «الطبيعة العالمية لمنتدى جدة الاقتصادي وضرورة الإصغاء إلى رؤية عالمية لاستدراك وبشكل أفضل الطبيعة العامة للأزمة الاقتصادية العالمية».

إلا أن السيد لويس فيرناندیس الأمين العام للاتحاد العالمي للاتصالات بين في كلمة ألقاها نيابة عن الدكتور هامادون تورية إن الأزمة المالية العالمية لم تؤد في النهاية إلى وسائل الاتصال الحديثة ولكنها أدت في الحقيقة إلى زيادة الطلب على تقنية الاتصالات والتواصل، ولذلك فإن الاستثمارات في هذا المجال تعتبر ضرورية إذا أردنا إحياء عملية التنمية المستدامة.

المملكة من أكبر المساهمين في المساعدات والإعانات الدولية

لا أحد يستطيع أن ينجو من تبعات الأزمة المالية

الصحة معقدة وتتداخل مع البيئة والفقر والنزاعات وعدم المساواة والأزمات الاقتصادية